مجلة في البحوث المستدامة في العلوم الإنسانية

info@jsrhs.rcc.edu.ly

أثر الإنفاق العام على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2017-1986)

أ سالمة محمد ابوقرين

كلية الاقتصاد -جامعة مصراتة

البريد الالكتروني: salma.abugrain@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام 2024-09-28 تاريخ القبول: 2024-11-01 DOI: https://doi.org/10.36602/jsrhs.2024.1.2.8

Abstract:

The aim of this study was to measure and analyze the relationship between public spending and indicators of internal stability (growth) and external stability (balance of payments) in the Libyan economy during the period from 1986 to 2017. The study included a theoretical section reviewing the concepts and types of public spending, economic growth, and the balance of payments.

In the empirical section, the relationship between public spending and economic growth was measured, as well as the relationship between public spending and the balance of payments in Libya during the period from 1986 to 2017. A Vector Autoregression (VAR) model was used to estimate the long-term relationship between the two variables. Additionally, an Error Correction Model (VECM) was employed to estimate the short-term relationship.

The study reached several findings, the most significant of which is that there is a positive relationship between public spending and indicators of internal stability (economic growth) in both the short and long term. Meanwhile, a positive relationship between public spending and indicators of external stability (balance of payments) exists only in the short term.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشرات الاستقرار الداخلي (النمو) والخارجي (ميزان المدفوعات) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017) قد تناولت الدراسة في الجزء النظري مراجعة لمفاهيم وأنواع الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات. في الجانب القياسي تم قياس العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي كذلك قياس العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (1986-2017) وذلك استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموجه VAR لتقدير معالم النموذج المعبرة عن العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل. واستخدام نموذج تصيح الخطأ المتجه (VCEM) لتقدير معالم النموذج المعبرة عن العلاقة بين المتغيرين في الأجل القصير، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها انه توجد علاقة طردية بين الانفاق العام ومؤشرات الاستقرار الداخلي (النمو الاقتصادي) في الاجلين القصير والطويل، بينما توجد علاقة طردية بين الانفاق العام ومؤشرات الاستقرار الخارجي (ميزان المدفوعات) في الاجل القصير فقط.

1. مقدمة:

يعتبر التوازن الاقتصادي من أحد الأهداف الرئيسية لتحقيق عملية التنمية من خلال جملة من السياسات الاقتصادية، اذ تعتبر عملية التنمية أحد المحاور الأساسية ففي الساحة الاقتصادية العالمية، حيث شغلت الفكر الاقتصادي منذ زمن بعيد خصوصا في البلدان النامية التي تواجهه العديد من المشاكل في تنميتها المستقلة و تحقيق التقدم الاقتصادي، حيث اصبحت كل الدول تسعى إلى تعزيز قدراتها لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية، فقد سعت الدول النامية إلى تبني سياسات تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التوازنات الداخلية والخارجية؛ وبشكل عام يعتبر التوازن الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المقترن بمعدل نمو حقيقي جيد مع تجنب التغيرات الحادة في مستوى العام للأسعار، أي أن الاستقرار الكلي يتضمن مزيجا من التوازن الداخلي والخارجي (عطية،2021).

وأن الاقتصاد الليبي يعد من الاقتصاديات الريعية بسبب اعتماده على النفط بشكل أساسي، ونظرا لكون اسعاره تتعرض لتقلبات كبيرة وتتأثر الدولة كثيرا بهذه التقلبات، كما أن الاقتصاد الليبي مر بالعديد من الأحداث السياسية والاقتصادية، و غياب الرؤية الاقتصادية الواضحة لفترة طويلة كأن سبب في اتباع سياسات خانقة لمناخ الاعمال والاستثمارات في الاقتصاد الليبي، وهذا لما تبنته الحكومة من نظام اشتراكيا يحكم الأنشطة الاقتصادية وهذا ما ادت إلية هذه السياسات وهو هيمنة القطاع العام على القطاع الخاص و تقلصه وفي النهاية ادى إلى زيادة الإنفاق العام، ولهذا وفي هذا الإطار تبرز اهمية هذه الدراسة حيث تهتم بدراسة المتغيرات الاقتصادية التي تدفع لتحقيق الاستقرار الاقتصادي للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017).

أن هذه الدراسة تهدف لدراسة أثر العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشرات التوازن الداخلي والخارجي

في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017).

تكمن أهمية البحث في دراسة وتحليل أثر الإنفاق العام على الاستقرار الاقتصادي لمعرفة مدى قدرة الإنفاق العام على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصاد الليبي لما يلعبه الإنفاق العام في دور حيوي. إن تحديد أثر الإنفاق العام على متغيرات الاستقرار الاقتصادي يساعد صائغي السياسات الاقتصادية في تحديد السياسة الاقتصادية.

2. الدراسات السابقة:

دراسة الشالبي (1992) أوضحت أن الاقتصاد الليبي أنه لا يزال حتى الأن يعتمد على الإيرادات النفطية وبشكل كبير جدا في تمويل الإنفاق العام حيث تمكنت الدراسة استخدام أسلوب التحليل الكمي القياسي والوصفي من معرفة أهم العوامل التي تحكم حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، وقد توصلت النتائج إلى أن الإيرادات النفطية ومستوى الإنفاق العام خلال السنوات السابقة وحجم الدين العام المحلي من العوامل المهمة التي تلعب دورا كبيرا في تحديد حجم الإنفاق العام.

دراسة الغاني (2015) هدفت هذه الدراسة الى معرفة أثر الإنفاق على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009) واستخدمت الدراسة معادلة الاتجاه العام ومعامل الارتباط وتوصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الليبي شهد تطور خلال سنوات الدراسة مدعوما بتزايد عائدات النفط نتيجة لتصاعد اسعاره في السوق الدولية ووصولها الى مستويات قياسية خصوصا في السنوات الاخيرة من مدة المذكورة وكذلك نمو الكميات المنتجة من النفط خلال الفترة المدروسة الأمر الذي انعكس على نشاط الاقتصاد الليبي.

دراسة عدة (2016) هدفت إلى تحليل أثر برامج الإنفاق العام في الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة (2001-2014) وتوصلت على النتائج التالية أن هناك تأثير للأنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال تنشيط الطلب الكلي إلا أنه يبقى تأثير ضعيف ومحدود كونه لا يمس جميع قطاعات الاقتصاد خاصة القطاعات المنتجة الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد، ويعود ذلك إلى ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي المحلي وعدم قدرته على امتصاص الطلب المتولد عن ارتفاع حجم الإنفاق العام.

دراسة عطية (2019) هدفت الدراسة لتعرف على دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا، وفقا لنظرية المربع السحري لـ N.KALDOR خلال الفترة (1986-2017)، وقد اهتمت بتحليل العلاقة بين الإنفاق العام وأبعاد الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال ننفس الفترة وذلك باستخدام نموذج (ARDL) لتقدير الدالة المعبرة عن العلاقة بين المتغيرين في الاجل القصير والطويل، حيث بينت نتائج الدراسة أن أثار الإنفاق العام على كل من النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ومعدلات التضخم وميزان المدفوعات في ليبيا تتباين في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية، كما اظهرت نتائج العلاقة بين الإنفاق العام و مؤشرات الاستقرار الاقتصادي، أن زيادة في الإنفاق العام تؤدي الى اقتراب مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من الواحد الصحيح في الاجل الطويل و هذا ما يدل على أن الإنفاق العام لم يكن له الدور المهم في بلوغ هدف الاستقرار الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

-**العيش** (2019) وهدفت إلى قياس وتحليل أثر الإنفاق العام على تحقيق التوازن الاقتصادي الجزائري في ظل الاصلاحات والتطورات الاقتصادية وتم استخدام اسلوب التكامل المشترك (VAR) وتم الوصول إلى العديد من النتائج منها أن المتغيرات

ككل لديها ارتباط ضعيف مع الإنفاق العام، ما عدا رصيد الميزان التجاري الذي له ارتباط قوي ومعنوي لكنه سالب، وبينت نتائج الدراسة القياسية أن جميع السلاسل الزمنية لا تتميز بالاستقرار إلا بعد أخد الفروق الأولى ، و بعد تحليل أثر الإنفاق العام على متغيرات المربع السحري (لـ كالدور) أثبتت الدراسة أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها الأثر الكبير على بلوغ هدف التوازن وذلك من خلال ملاحظة عدم حدوث أثار إيجابية مستمرة على المدى القصير والمتوسط والطويل لسياسة الإنفاق العام.

من خلال استعراض الدراسات السالقة يتبين وجود اختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة حول موضوع دراسة أثر الإنفاق العام على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في الاقتصاد.

- ركزت الدراسة على قياس العلاقة بين الانفاق العام ومؤشرات التوازن الداخلي (النمو) وقياس العلاقة بين الإنفاق العام ومؤشرات التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات) كما تم الاعتماد في هذه الدراسة على استخدام منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

3. الإنفاق العام:

1.3 مفهوم الإنفاق العام:

يعتبر الإنفاق العام الأداة الأساسية التي يتم استخدامها في إطار المالية العامة والسياسة المالية في سبيل تحقيق الأهداف الاقتصادية، بحكم أن الإنفاق العام يعني بالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة على حد سواء لهذا تختلف وتتعدد تقسيماته باختلاف أوجه استعماله، كما أنه يختلف باختلاف أثاره الاقتصادية والاجتماعية.

ويعرف الإنفاق العام بأنه "مبلغ من المال يخرج من خزانة الدولة، بواسطة إداراته وهيئاتها ووزاراتها المختلفة، لتلبية الحاجات العامة للمجتمع، كما تعرف على أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة" (ناشد،2000، ص27)، كما يعرف على أنه "كافة المبالغ النقدية التي يقوم بإنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة" (خلف،2008، ص89)، وهذا التعريف هو السائد لدى الاقتصاديين الذين يتفقون على معناه، ويظهر من خلاله أنه يقوم على ثلاثة عناصر رئيسية:

- مبلغ نقدي: يتخذ الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة الشكل النقدي كثمن لما تحتاجه من منتجات وخدمات وثمن لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولى تنفيذها، وكثمن للمساعدات والإعانات المختلفة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو غيرها.

ولا تعتبر النفقات العينية والتي تكون في شكل مزايا عينية كالسكن المجاني نفقات عامة، إلا أنه وكاستثناء في أوقات الحروب والأزمات الحادة، قد تعد بعض النفقات غير النقدية من قبيل الإنفاق العام.

- يقوم به شخص عام: لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق في سبيل تحقيق مصلحة عامة من قبل الإنفاق العام إلا إذا صدى من شخص عام، ويقصد بالشخص العام ما ينتمي إلى أشخاص القانون العام (خلف، 2008).
- المعيار القانوني: حسب هذا المعيار فإن الإنفاق العام يعتبر بأنه تلك الإنفاق الذي يقوم به أشخاص القانون العام المتمثلين في، الدولة، الوزارات، الإدارات المركزية والمحلية العامة والمؤسسات العامة إذ أن طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص بهم، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة باعتماده على القوانين والقرارات الإدارية بينما الثاني يعتمد على أحكام

القانون الخاص، وبالتالي فنقطة الارتكاز في هذا المعيار هي الشخص القائم بالإنفاق أي كانت طبيعة الإنفاق.

المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق العام، لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد. فاعتماد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة، فيعتبر الإنفاق العام حسب هذا المعيار الذي تقوم به الدولة بصفتها السيادية.

وعلى ذلك فليس كل الإنفاق الذي تقوم بها الهيئات العامة يعتبر إنفاق عام، وعلى العكس من ذلك يعتبر الإنفاق العام ذلك الذي يقوم به الجهات الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة، على أن يكون هذا الإنفاق نتيجة لاستخدام هذه السلطات السيادية (تصدر عن هيئات خاصة).

2.3 تقسيمات الإنفاق العام:

بالرغم من تعدد وتنوع تقسيمات الإنفاق العام سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية والمالية أو على المستوى التطبيقي الذي تظهره موازنات الدولة، إلا أن هذه التقسيمات تستند إلى معيارين رئيسيين:

1.2.3 المعيار الاقتصادي:

وفقا لهذا المعيار يتم تصنيف الإنفاق العام بالاستناد لمجموعة من المعايير أهمها:

معيار طبيعة الإنفاق العام: ويمكن تقسيمها إلى:

النفقات الحقيقية: هي النفقات التي تنفقها الدولة فعليا لأجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة للعمل الإداري وتسيير المرافق العامة كرواتب مستخدمي الدول وكذا النفقات الموجهة لاقتناء المعدات والآلات.

النفقات التحويلية: تهدف إلى إعادة توزيع الثروة والدخل الوطني وذلك عن طريق الاقتطاعات الضريبية من الخاضعين لها ليعاد توزيعها على فئات أخرى مثل نفقات الإعانات الخيرية، النفقات الاجتماعية كضمان الاجتماعي وغيرها (العلى، 2011).

معيار دورية الإنفاق العام: هي عملية دور الإنفاق العام في تكوين رؤوس الأموال المنفقة ويمكن تقسيم الإنفاق العام للدولة إلى نفقات جارية، عادية، ونفقات رأسمالية، استثمارية، كما يأتي (الزبيدي، 2015):

النفقات الجارية: هي النفقات التي تصرف لضمان سير المرافق العامة، الأجور والرواتب، أي نفقات تصرف في سبيل تغطية الحاجة اليومية للدولة والمحافظة على جهازها الإداري وليس في سبيل زيادة رأس المال المادي كنفقات الملبس والمأكل.

النفقات الرأسمالية: هي النفقات التي تصرف لزيادة الإنتاج الوطني، السلعي والخدمي، أي تخصصها الدولة للحصول على المعدات اللازمة لضمان زيادة الإنتاج القومي.

معيار الغرض من الإنفاق العام: ينقسم الإنفاق العام حسب الغرض أو الوظيفة المخصصة لها ويمكن أن يظهر هذه الإنفاق كما يأتي (أم كلثوم، نبوية،1980):

الإنفاق العام الاقتصادي: يشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي، مثل الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة، المنح والإعانات الاقتصادية، التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الأساسية كالطاقة، النقل وغيرها.

الإنفاق العام العسكري: يتضمن الإنفاق العام المخصص لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب وشراء الأسلحة وقطع الغيار اللاّزمة.

الإنفاق العام المالي: يتضمن الإنفاق العام المخصص من اجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

الإنفاق العام الاجتماعي: جميع هذه النفقات يغلب عليه الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، واستنادا إلى ذلك فان غالبية نفقات الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل: إعانات الفقراء، إعانات الرعاية الصحية وغيرها.

الإنفاق العام الإداري: والتي يتضمن كافة الإنفاق العام الأزمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية وتشمل هذه النفقات المرتبات والأجور ومصاريف التمثيل الدبلوماسي وكل ما يشمل تكاليف قيام الدولة بوظيفتها العادية.

4. مؤشرات التوازن الداخلي:

يعد النمو الاقتصادي من بين أهم المصطلحات الاقتصادية الشائعة الاستخدام في معظم النظريات والدراسات الاقتصادية، فهو مجال واسع للبحث باعتباره يعكس مدى تطور أداء النشاط الاقتصادي في مختلف أقطار العالم، وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى المفاهيم الأساسية للنمو الاقتصادي.

ويمثل النمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين"، كما يعرف أيضا على أنه مقدار التوسع أو الزيادة في الإنتاج المحلي على المدى الطويل. أي أنه يعني حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، حيث متوسط دخل الفرد ما هو إلا النسبة بين الدخل الكلي على عدد السكان، وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في هذه الحالة يشير إلى نمو نصيب الفرد من الدخل الكلي للمجتمع.

النمو الاقتصادي ليس مجرد زيادة في الدخل الكلي، وإنما هو أكثر من ذلك بحيث يعني حدوث تحسن في المستوى المعيشي للفرد يعكسه زيادة نصيبه من الدخل الكلي (عطية، 2000).

ويرى (مولود، 2017) أن النمو الاقتصادي يمثل "النمو الاقتصادي المستدام"، وذلك بإضافة البعد البيئي وحق الأجيال الأخرى من الموارد المتاحة، فهناك من يرى أن النمو الاقتصادي المستدام هو النمو الذي يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية في إطار من العدالة بين الأجيال وداخل نفس الجيل.

1.4عناصر النمو الاقتصادي:

لكي يتحقق النمو الاقتصادي لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي (ميلود، 2014):

تراكم رأس المال: يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

النمو السكاني (العمل): يرتبط الأثر الايجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلب الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخل.

التقدم التكنولوجي: يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة المعيشة السكانية، أي أن الزيادة في نفقات البحث والتطوير تؤدي إلى الزيادة الدائمة في معدلات النمو الاقتصادي.

5. مؤشرات التوازن الخارجي:

أن ميزان المدفوعات يعتبر بيان احصائي يوفر بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، كما أنه يعتبر بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي، نتيجة قيام جميع انواع المبادلات الاقتصادية التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة اتفقوا على تحديدها بسنة. ولميزان المدفوعات فوائد منها:

- أنه حساب مختصر يضم جميع المعاملات المتعددة بين المقيمين في الدولة وباقي انحاء العالم بشكل اجمالي وموجز .

يستخدم لوصف حالة العلاقات الاقتصادية للدولة ومن ثم اخبارها عن المركز الاقتصادي الدولي الذي تحتله للمساعدة في الوصول الى قرارات تخص السياسات النقدية والمالية والتجارة الخارجية والتمويل الخارجي.

- تحليل ميزان المدفوعات يبين مقدرة الدولة على مواجهة استيراداتها والمعاملات الاقتصادية الاخرى بواسطة تصديرها للسلع، أو إذا كانت تعمل على حساب تخفيض اصولها الاجنبية، والعمل على تراكم مطلوبات اجنبية او فيما إذا كانت قادرة على تسلم منح من الخارج.
- يوفر ميزان المدفوعات فرصة لتقييم آثار تخفيض قيمة العملة، مدى آثارها على زيادة او عدم زيادة صادرات الدولة بسبب تخفيض العملة وذلك بالنظر الى الجزء الخاص من الحساب الجاري في كشف المدفوعات.

6. تطور الإنفاق العام في ليبيا:

يوضح هذا الجزء خلفية بسيطة عن ملامح الاقتصاد الليبي بالإضافة إلى تحليل اتجاهات تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017).

1.6 الملامح العامة للاقتصاد الليبي:

يمثل الاقتصاد الليبي نمطا مثاليا لاقتصاد نامي ومفتوح يعتمد اعتماد شبه كلي على عائدات النفط، حتى اكتشاف النفط اواخر الخمسينات وبداية الستينات لم يكن ثمة قطاع في الاقتصاد الليبي كفؤ وكافي أو مصادر منظورة يمكن أن تساهم في رفع معدلات المعيشة بشكل ملحوظ او في توازن الميزان التجاري، تغيرت هذه الصورة شكل كامل مع بداية العام 1962 فمنذ ذلك الحين حدث تغيرات جوهرية على هيكل الاقتصاد الليبي ترافقت بتحقيق معدلات عالية من النمو وفي ارتفاع حصة الفرد من الناتج (الدخل) (الحويج، الماقوري، 2015).

2.6 تطور الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017):

نلاحظ من الجدول (1) نجد أن متوسط الإنفاق العام في الفترة (1986-1993) كان (24.475) مليار دينار ويرجع السبب في انخفاض الإنفاق العام في هذه الفترة إلى انخفاض اسعار النفط وقد ارتفاع متوسط الإنفاق العام في الفترتين (1994—2001) و(2002-2009) إلى (25.1625) مليار دينار، (35.46) مليار دينار على التوالي يشير إلى ارتفاع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وفي الفترة (2010-2017) قد حقق انخفاض متوسط الإنفاق العام إلى (25.515) مليار دينار ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى ما شهدته البلاد من صراعات سياسية وأمنية، انعكست على الوضع الاقتصادي للبلاد وذلك من خلال اغلاق حقول الموانئ النفطية منذ أغسطس 2013 والذي نتج عنه انخفاض في حجم الإيرادات النفطية، بالإضافة إلى الانخفاض الكبير في النفط الخام منذ عام 2014.

الجدول رقم (1) متوسط الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986–2017)

الفترات	متوسط الإنفاق العام
1993-1986	24.475
2001-1994	25.1625
2009-2002	35.46
2017-2010	25.515

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة.

7.(25.2) مليار دينار، (35.5) مليار دينار على التوالي والسبب في هذه الزيادة هي تزايد الناتج المحلي إلى الحد الأقصى عام 1997 والذي قدر نحو (46.3) مليار دينار ليبي وقد مثل حده الأقصى للمتوسط زيادة نحو (44.9) مليار دينار واستمر متوسط النمو الاقتصادي في الارتفاع إلى حده الأقصى (6.5)مليار دينار وهذا راجع إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة وقدر بمتوسط (61.7) مليار دينار وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة حيث وصل إلى أرقام قياسية وكذلك رفع الحصار المفروض على ليبيا من قبل المجتمع الدولي. وفي الفترة (2010-2017) التي أشارت أن متوسط النمو الاقتصادي حقق انخفاض إلى (4.9) مليار دينار ويرجع ذلك إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 سنويا بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي إلى (39.4) مليار دينار.

. مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي في ليبيا:

يهتم هذا الجزء بدراسة بتحليل أهم المتغيرات في جانب العرض المتمثل في النمو الاقتصادي وجانب الطلب المتمثل في ميزان المدفوعات.

1.7 مؤشرات التوازن الداخلي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986–2017):

1.1.7 تطور النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986–2017):

نلاحظ من الجدول رقم (2) أن متوسط النمو الاقتصادي في الفترة (1986-1993) كان (0.21) مليار دينار ويرجع السبب في انخفاض النمو الاقتصادي في هذه الفترة إلى التدهور في معظم المتغيرات الاقتصادي الكلية الناتجة عن انخفاض الناتج النفطي وذلك بسبب انخفاض في أسعاره. ويلاحظ ارتفاع متوسط الإنفاق العام في الفترتين (1994-2001) و(2002-2009) إلى

الجدول رقم (2) متوسط النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986–2017)

الفترات	متوسط النمو الاقتصادي	متوسط الناتج المحلي
1993-1986	0.21	40.14661
2001-1994	0.8875	44.9
2009-2002	6.51625	61.65186

2017-2010	4.955	39.44883

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة.

2.1.7 تحليل العلاقة بين الإنفاق العام ومعدل النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017):

لتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي سيتم تحليل التناغم بين الإنفاق العام ومعدلات النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن التغيرات في متوسط الإنفاق العام متناغمة ومتجانسة بشكل ملحوظ مع متوسط النمو الاقتصادي حيث تؤدي زيادة الإنفاق العام إلى حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ففي الفترة (1986-1993) شهدت متوسط إنفاق العام منخفض نحو(24.47) مليار دينار وفي المقابل متوسط نمو الاقتصادي منخفض بنحو (0.21) مليار دينار. وفي الفترة (1994-2001) فد شهد متوسط الإنفاق العام ارتفاعا بنحو (25.16) مليار دينار ليرتفع متوسط النمو الاقتصادي أيضا بمعدل (0.88) مليار دينار. وفي الفترة (2002-2009) أستمر الإنفاق العام بالارتفاع إلى (35.46) مليار دينار ليرتفع متوسط النمو الاقتصادي إلى (6.51) مليار دينار. وفي الفترة الأخيرة (2010-2017م) حيث انخفض متوسط الإنفاق العام نحو (25.51) مليار دينار لينخفض متوسط النمو الاقتصادي أيضا بنحو (4.95) مليار دينار، ومن خلال تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي نجد هناك علاقة طردية بينهم.

الجدول رقم (3) العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1986-2017)

الفترات	متوسط الإنفاق العام	متوسط النمو الاقتصادي
1993-1986	24.47	0.21
2001-1994	25.16	0.88
2009-2002	35.46	6.51
2017-2010	25.51	4.95

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة

2.7مؤشرات التوازن الخارجي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017).

1.2.7تطور ميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (1986-2017).

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (4) أن خلال الفترة (1986-1993) سجل ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة عجوزات

متتالية متوسط ضعيف جدا قدر بنحو (0.41-) مليار دينار هذا السبب راجع إلى انخفاض العوائد النفطية في تلك الفترة والذي يمثل جزء كبير من صادرات البلاد وقدر بمتوسط (28.61) مليار دينار وزيادة الطلب المحلي على السلع الخارجية نتيجة عجز الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب المحلي وهذا ما يفسر زيادة الواردات. وفي الفترة (1994-2001) شهدت زيادة في متوسط ميزان المدفوعات وهذا يدل على زيادة في الصادرات وقدر بمتوسط (28.63) مليار دينار وانخفاض في الواردات قدرت بنحو (9.50) مليار دينار. وفي الفترة (2002-2009) شهدت زيادة مستمرة في متوسط ميزان المدفوعات قدر نحو (16.25) مليار دينار وهذا بسبب الزيادة الواضحة في الصادرات قدر متوسط (42.63) مليار دينار وزيادة الواردات متوسط (18.56) مليار دينار. والفترة (2010-2017م) شهدت انخفاض في متوسط ميزان المدفوعات نحو (5.86) مليار دينار وهذا بسبب الحروب والصراعات السياسية في تلك الفترة الذي كان لها أثر على انخفاض إنتاج طاع النفط والذي تعطل لشهور وفي عام 2012 عاد تصدير النفط مستويات قريبة من فترة ما قبل الحرب وفي عام 2013 تم إغلاق بعض المنشآت النفطية والغاز وانخفضت الصادرات وقدرت بمتوسط (23.69) مليار دينار.

الجدول (4) متوسط ميزان المدفوعات في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017م)

الفترات	متوسط ميزان المدفوعات	متوسط الصادرات من السلع والخدمات	متوسط الواردات من السلع والخدمات
1986-1993	-0.41	28.61	10.72
1994-2001	2.63	28.63	9.50
2002-2009	16.25	42.63	18.56
2010-2017	5.86	23.69	13.17

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة.

2.2.7 تحليل العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (1986-2017):

يتبين من خلال الجدول (5) أن متوسط الإنفاق العام في الفترة (1986-1993) قدر بنحو (24.475) ويقابله ضعف كبير في متوسط ميزان المدفوعات بنحو (0.416-) مليار دينار وهذا بسبب انخفاض الصادرات النفطية. وفي الفترة (1994-2001) ارتفع متوسط الإنفاق العام بنحو (25.16) مليار دينار وزيادة متوسط ميزان المدفوعات نحو (2.63) مليار دينار وهذا نتيجة زيادة نسبة الصادرات. واستمرت الزيادة في الفترة (2002-2009) لمتوسط الإنفاق العام بنحو (35.46) مليار دينار ومتوسط ميزان الميزان المدفوعات (16.25) مليار دينار وهذا بسبب زيادة الصادرات النفطية، والفترة (2010-2017) شهدت انخفاض قدر نحو (25.51) مليار دينار وفي المقابل

انخفاض متوسط ميزان المدفوعات بنحو (5.86) مليار دينار بسبب الحروب وانخفاض إنتاج النفط، ومن خلال التحليل بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات توجد علاقة طردية بينهما.

الجدول (5) العلاقة بين الإنفاق العام وميزان المدفوعات في ليبيا خلال الفترة (1986–2017)

الفترات	متوسط الإنفاق العام	متوسط ميزان المدفوعات
1993-1986	24.475	-0.416
2001-1994	25.16	2.63
2009-2002	35.46125	16.25
2017-2010	25.51	5.86

المصدر: احتسبت من قبل الباحثة.

8. بناء النموذج القياسي ونتائج التقدير:

يشتمل هذا الجزء من الدراسة والتي تهدف الى قياس أثر الانفاق العام على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017) على كل من تحديد متغيرات النموذج ومصادر الحصول على البيانات واختبارات جذر الوحدة لتحديد درجة تتكامل المتغيرات ومن ثم تحليل التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ومن ثم تقدير هذه العلاقة باستخدام منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

1.8 منهجية التقدير:

اعتمدت الدراسة على مجموعة متنوعة من أساليب التحليل القياسي المتقدمة لاختبار العلاقة وقياس العلاقة بين الانفاق العام وكل من النمو الاقتصادي وميزان المدفوعات تتثمل فى استخدام منهجية شعاع الانحدار الذاتي (VAR) لأنه من الشائع جدا في الاقتصاد ان يكون هناك نماذج فيها بعض المتغيرات ليست فقط متغيرات مفسرة لمتغير تابع، ولكن هي ايضا تُفَسر بالمتغيرات التي كانت تفسرها في هذه الحالة نحصل على نماذج المعادلات الآنية والتي يجب تحديد أي منها داخلية والمتغيرات الخارجية او المحددة سابقا.

ويتطلب بناء نماذج VAR اتباع الخطوات التالية:

أولا: اختبار استقراريه متغيرات الدراسة:

يتطلب التطبيق العملي لنماذج الانحدار الكشف عن مدى استقراريه سلسلة متغيرات الدراسة حيث يتم استخدام اختبارات جذر الوحدة بهدف فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات والتأكد من مدى ثباتها، حيث أن شرط الثبات يعتبر شرط أساسي لتحليل السلاسل الزمنية للوصول إلى نتائج منطقية وتحديد درجة التكامل للمتغيرات. ومن أهم اختبارات جذر الوحدة المستخدمة فى اختبار استقراريه السلاسل الزمنية اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) واختبار فيلبس –بيرون(P.P) وعندما تبين أن السلسلة الأصلية ثابتة عند المستوى، ويقال أنها متكاملة من درجة الصفر I(0)، أما إذا تطلب الأمر أخذ الفرق

الأول لجعلها مستقرة نقول أنها متكاملة من الدرجة الأولى I(1). (عطية، 2005)

ثانيا: اختبارات التكامل المشترك

تستخدم الدراسة منهجية التكامل المشترك لمعرفة العلاقة التوازنية بين المتغيرات فى المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الاختبار غير مستقرة فى مستواها ولكنها تتمتع بنفس درجة الاستقرار أي انها تصبح ساكنة بعد أخذ الفروق الاولى أو الثانية. حيث يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدى التقلبات في احداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابتة عبر الزمن (عطية، 2005).

وحسب منهج القياس الاقتصادي هناك العديد من طرق اختبار التكامل المشترك ومن من اهمها: طريقة انجل – جرانجر(Engle-granger).طريقة (Johansson).اختبار الحدود.

ثالثا: تحديد درجة التأخير لنماذج الدراسة:

يستدعي قبل تقدير نماذج الدراسة وفقا لمنهجية (VAR) تحديد درجة التأخير المناسبة له وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير من اهمها:

1/معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE) Final Predictor Error Criterion.

2/معيار المعلومات ل AKAIKE(AIC).3/ معيار المعلومات ل شوارتز (SC).4/معيار المعلومات HOIC (Hannan Criterion formation Quinn)

رابعا: نموذج تصحيح متجهات الخطأ Vector error correction(VECM) model

أن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات يعنى امكانية تصميم نموذج متجه انحدار ذاتي (VAR) على هيئة فروق أولى للمتغير مع اضافه فجوة زمنية متباطئة لذلك ستقوم هذه الدراسة باستخدام نموذج تصحيح الخطأ بوصفة احدى التقنيات الاحصائية الحديثة فى تحليل سرعة التكييف والتلاؤم مع المتغيرات عبر الزمن ، ويعرف انجل معامل تصحيح الخطأ بأنه نسبة عدم التوازن فى فترة زمنية معينة والتي صححت في الفترة الزمنية اللاحقة (الرملي، 2022). ويقوم نموذج تصحيح الخطأ فى هذه الدراسة على أن هنالك علاقة توازنيه بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة من خلالها تتحدد القيمة التوازنية، وبذلك تصبح الصيغة النهائية للنماذج المراد تقديرها على النحو التالي: -

$$GR = B0 + B1GE + U_t \quad (1)$$

$$TB = C0 + C1GE + U_t \quad (2)$$

حيث:GR : النمو الاقتصادي،GE الانفاق العام، BT : ميزان المدفوعات، B0,C0 : الحد الثابت في النماذج، C1,B1,: معاملات الانحدار ، ui: حد الخطأ العشوائي (البواقي).

2.8 نتائج تقدير نموذج الدراسة:

1.2.8اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية (اختبارات جذر الوحدة):

يهدف اختبار جذر الوحدة الى فحص خواص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات بالنموذج خلال فترة الدراسة والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة سوف تعتمد على تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) Augmented Dicky Fuller. ويتضح من الجدول (6)

واعتمـادا على اختبـار ديكي-فولر الموســع (ADF) جميع المتغيرات غير ساكنه فى المستوى ولذلك تم اعادة اجراء اختبارات جذر الوحدة مرة اخرى فكانت النتائج تشـــير لوجود ســـكون للمتغيرات بعد الفروق الاولى عند مستوى معنوية 5% وهذا يعنى أن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات متكامل من الرتبة الاولى I(1) وهذه يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

جدول (6) نتائج اختبار استقرار متغيرات نموذج الدراسة

المتغيرات ت	الرمز	اختبار جذر الوحدة		
		P.value	قيمة (ADF)	مستوى الاستقرار
1/ النمو الاقتصادي	**GR**	**0.0001**	**-5.514**	**الفرق الأول**
2/ ميزان المدفوعات	**BT**	**0.0000**	**-8.086**	**الفرق الأول**
3/ الانفاق العام	**GE**	**0.0052**	**-4.0037**	**الفرق الأول**

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التقدير باستخدام برنامج EViews 13

2.2.8 اختيار فترة الابطاء المثلى للفروق:

بما أن نموذج (VAR) يعتبر حساس جدا للفجوات الزمنية ولذلك تم تحديد فترة128 الابطاء المثلى للمتغيرات فى نموذج الدراسة باستخدام متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model Unrestricted vector من خلال استخدام خمسة معايير مختلفة لتحديد الفترة وهى: -معيار خطأ التنبؤ النهائي (FPE).-معيار معلومات أكيكلى(AIC).-معيار معلومات شوارز(SC).-معيار معلومات حنان كوين(Q-H).-معيار نسبة الأمكان الأعظم(LR). ووفقا" لهذه المعايير يتم اختيار فترة الابطاء المثلى التي تمتلك لأقل قيمة والتي اجمعت عليه معظم المعايير(الرملي،2022).

يوضح الجدول (7) نتائج اختيار فترة الابطاء المثلى لمتغيرات الدراسة.

جدول (7) معايير اختيار فترة الابطاء المثلى لمتغيرات الدراسة

فترة الابطاء	LR	FPE	AIC	SC	O-H
0	8.986939	9.036043	8.957313	26.61757	NA
1	6.926173	7.073483	6.837294	3.195959	100.7702
2	6.622530*	6.868046*	6.474398*	2.226119*	22.39057*

3	6.824748	7.16847	6.617362	2.575575	1.089925
4	6.830052	7.271981	6.563414	2.452808	8.518129

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج **E. Views13**

* تشير الى العدد الامثل لفترات الابطاء الذي يختاره كل معيار عند مستوى معنوية (5%).

ويتضح من الجدول (7) أن العدد الامثل لفترات الابطاء والذي اجمعت علية كل المعايير المستخدمة والذي يمتلك أقل القيم للمعايير جميعها هي (2) فترات ابطاء وهي التي يتم استخدامها فى تقدير نموذج الدراسة.

3.2.8 اختبار التكامل المشترك (Bounds Testing Approach):

بعد الحصول على نتائج اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة وتحديد درجة التكامل لكل متغير من متغيرات نموذج الدراسة والاستنتاج بأن السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول ولذلك فأن الاختبار المناسب لذلك هو اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test) للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين المتغيرات موضع الدراسة ، وتم إجراء اختبار التكامل المشترك وفيما يلي جدول يوضح نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك لمتغيرات نموذج الدراسة.

1- اختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والانفاق العام:

فيما يلي نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لنموذج العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق العام

جدول (8) نتائج اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق العام

Prob. Critical Value	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized
0.0003	15.49471	29.08185	0.53166	None *
0.0119	3.841465	6.325004	0.190091	At most 1 *

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج **E. Views13**

ويتضح من الجدول (8) أن القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (Eigenvalue Max) واحصائية الأثر (Trace value) اكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وتشير هذه النتيجة الى رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك لمتغيرات نموذج العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي مما يعنى أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل.

2 – اختبار التكامل المشترك بين ميزان المدفوعات والانفاق العام

فيما يلي نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك لنموذج العلاقة بين ميزان المدفوعات والانفاق العام.

جدول (9) نتائج اختبار التكامل المشترك للعلاقة بين ميزان المدفوعات والانفاق العام

Prob. Critical Value	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized
0.0303	15.49471	16.92096	0.377751	None *
0.1011	3.841465	2.688534	0.085719	At most 1

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج **E. Views13**

ويتضح من الجدول (9) أن القيمة المحسوبة لنسبة الامكانية العظمى (Eigenvalue Max) واحصائية الأثر (Trace value) أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وتشير هذه النتيجة الى رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك لمتغيرات نموذج العلاقة بين ميزان المدفوعات والانفاق الحكومي مما يعنى أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل.

4.2.8 تقدير نموذج الدراسة:

فيما يلي جدول (10) نتائج تقدير نموذج (VAR) لتقدير العلاقة بين كل من الانفاق العام وكل من مؤشرات الاستقرار الداخلي (النمو الاقتصادي) ومؤشرات الاستقرار الخارجي (وميزان المدفوعات) فى الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1986-2017).

جدول (10) نتائج تقدير نموذج (VAR)

D(TB)	D(GR)	
-0.00837	-0.455108	GR (-1))
-0.06417	-0.28203	
(**0.8966**) [-0.13039]	(**0.1112**) [-1.61367]	
-0.03966	-0.448375	GR (-2)
-0.04473	-0.1966	
(**0.3783**) [-0.88671]	**(**0.0257**) [-2.28067]	
-0.07571	-0.033986	TB (-1)
-0.26817	-1.17869	
(**0.7786**) [-0.28231]	(**0.9771**) [-0.02883]	
0.368097	2.820584	TB (-2)
-0.25875	1.13726	

D(TB)	D(GR)	
(**0.1594**) [1.42261]	**(**0.0156**) [2.48015]	
-0.36264	2.619861	GE (-1)
-0.3149	1.38409	
(**0.2535**) [-1.15158]	*(**0.0627**) [1.89284]	
0.356699	2.633949	GE (-2)
-0.31681	1.39247	
(**0.2641**) [1.12590]	*(**0.0626**) [1.89157]	
0.335042	0.718052	R-squared
0.190486	0.656759	Adj. R-squared

المصدر: إعداد الباحثة من بيانات الدراسة بناء على مخرجات برنامج **E. Views13**

النموذج الأول: قياس أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي:

يتضح من الجدول (10) والذي يبين نتائج تقدير نموذج VAR لقياس العلاقة بين الانفاق العام ومؤشرات الاستقرار الداخلي (النمو الاقتصادي) خلال فترة الدراسة ما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل النمو الاقتصادي في الفجوة الزمنية الثانية ومعدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ((-2) GR) (-0.4483) وبمستوى دلالة معنوية (0.0257) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) مما يشير الى أن التغير في معدل النمو في الفترة السابقة بمقدار 1% يعمل على التغيير في معدل النمو الاقتصادي في الفترة الحالية بمعدل (0.45).

- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين ميزان المدفوعات في الفجوة الزمنية الثانية ومعدل النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة معامل الانحدار ((-2) TB) (2.480) وبمستوى دلالة معنوية (0.0156) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (5%) مما يشير الى أن التغير في ميزان المدفوعات بمقدار وحدة واحدة يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار (2.5).

- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الانفاق العام في الفجوات الزمنية المختلفة ومعدل النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة معامل الانحدار لمتغير الانفاق العام في السنة السابقة (GE) (-1) (2.619) وبمستوى دلالة معنوية (0.0627) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (10%) مما يشير الى أن التغير في الانفاق العام بمقدار وحدة واحدة يعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار (2.6).

- يدل معامل التحديد (Adjusted R-squared) والذي بلغت قيمته (0.656759) على أن المتغيرات المفسرة في النموذج تفسر ما نسبة (66) % من التباين الكلي في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) بينما النسبة الباقية من هذه التغيرات (34%) يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق نموذج (VAR) في تفسير العلاقة

بين المتغيرات التفسيرية (الانفاق العام ، ميزان المدفوعات) والمتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) خلال فترة الدراسة.

النموذج الأول: قياس أثر الانفاق العام على ميزان المدفوعات:

يتضح من الجدول (10) والذي يبين نتائج تقدير نموذج VAR لقياس العلاقة بين الانفاق العام ومؤشرات الاستقرار الخارجي (ميزان المدفوعات) خلال فترة الدراسة ما يلي:

– عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ميزان المدفوعات في الفجوات الزمنية المختلفة والتغير فى ميزان المدفوعات في الفترة الحالية حيث بلغت قيم مستوى المعنوية عند الفجوات الزمنية (**0.8966**) ،(**0.3783**)على التوالي وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%).

– عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين النمو الاقتصادي في الفجوات الزمنية المختلفة والتغير في ميزان المدفوعات حيث بلغت قيم مستوى المعنوية عند الفجوات الزمنية (**0.7786**) ، (**0.1594**)وهى قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%).

– عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق العام في الفجوات الزمنية المختلفة والتغير في ميزان المدفوعات حيث بلغت قيم مستوى المعنوية عند الفجوات الزمنية (**0.2535**) ، (**0.2641**) على التوالي وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (5%).

– يدل معامل التحديد (Adjusted R-squared) والذي بلغت قيمته (**0.190486**) على أن المتغيرات المفسرة في النموذج تفسر ما نسبة (19) % من التباين الكلى في المتغير التابع (ميزان المدفوعات) بينما النسبة الباقية من هذه التغيرات (81%) يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على عدم جودة توفيق نموذج (VAR) في تفسير العلاقة بين المتغيرات التفسيرية (الانفاق العام ، النمو الاقتصادي) والمتغير التابع (ميزان المدفوعات) خلال فترة الدراسة.

9. تقدير نموذج تصحيح متجهات الخطأ (VCEM).

أ– تقدير نموذج تصحيح الخطأ لقياس أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي:

حيث يم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمتغير الانفاق العام (GE) كمتغير مستقل والنمو الاقتصادي (GR) كمتغير تابع وفقا" للنموذج التالي:

$$DGR = c + \sum_{i=1}^{P} g\,\Delta GR_{i-1} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i\,\Delta GE_{i-1} + \psi ECT_{t-1}$$

وفيما يلي جدول يوضح نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي من خلال تطبيق نموذج VAR.

جدول (11) نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3121	1.031577	0.203591	0.210020	**DGR (-1)**

DGE (–1)	3.185893	1.330922	2.393749	0.0245
EC (–1)	-1.690979	0.469890	-3.598671	0.0014
R–squared=0.887				
Adjusted R–squared= 0.873				

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل باستخدام برنامج E. Views13

يظهر الجدول (11) أن هناك علاقة طردية بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانفاق العام ((**DGE (–1)**) (3.185893) وهي قيمة موجبة وذات دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.0245) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية.

(0.05).

– كما يتضح من الجدول معنوية معامل تصحيح الخطأ (–) EC (1) حيث بلغت قيمته (-1.690979) بمستوى المعنوية (0.0000) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05) وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل يتم تصحيحه سنويا" للعودة الى التوازن.

– ويدل معامل التحديد المعدل (**Adjusted R–squared**) والذي بلغت قيمته (0.87) أن نسبة (87) % من التباين في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (الانفاق العام) بينما (13%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج.

ب– تقدير نموذج تصحيح الخطأ لقياس أثر الانفاق العام على ميزان المدفوعات:

حيث يم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لمتغير الانفاق العام (GE) كمتغير مستقل وميزان المدفوعات (TB) كمتغير تابع وفقا" للنموذج التالي:

$$DTB = c + \sum_{i=1}^{P} g\,\Delta TB_{i-1} + \sum_{i=0}^{q} \delta_i\,\Delta GE_{i-1} + \psi ECT_{t-1}$$

وفيما يلي جدول يوضح نتائج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الانفاق العام وميزان المدفوعات من خلال تطبيق نموذج VAR.

جدول (12) نتائج اختبار تصحيح الخطأ للعلاقة بين الانفاق العام وميزان المدفوعات

Variable	Coefficient	Std. Error	t–Statistic	Prob.*
DTB (–1)	-0.320181	0.205851	-1.555404	0.1324
DGE (–1)	0.543924	0.222928	2.439909	0.0221
EC (–1)	-0.510481	0.343624	-1.485582	0.1499
R–squared=0.716				

Adjusted R-squared= 0.682

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج التحليل باستخدام برنامج E. Views13

يظهر الجدول (12) أن هناك علاقة طردية بين الانفاق العام وميزان المدفوعات في الأجل القصير حيث بلغت قيمة معامل الانفاق العام ((**DGE (-1**) (0.543924) وهي قيمة موجبة وذات دلالة معنوية حيث بلغت قيمة مستوى المعنوية (0.0221) وهي قيمة أقل من مستوى المعنوية (0.05).

- كما يتضح من الجدول عدم معنوية معامل تصحيح الخطأ ((EC (-1-) حيث بلغت قيمته (-0.510) بمستوى المعنوية (0.1499) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) وهذه القيمة تعنى أن الانحراف عن العلاقة التوازنية في المدى الطويل لا يتم تصحيحه سنويا" حتى يتم للعودة الى التوازن.

- ويدل معامل التحديد المعدل (**Adjusted R-squared**) والذي بلغت قيمته (0.68) أن نسبة (68) % من التباين في المتغير التابع (ميزان المدفوعات) تم تفسيرها من خلال التغيرات في المتغير المستقل (الانفاق العام) بينما (32%) من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلى متغيرات أخرى غير مضمنة في النموذج وهذه النتيجة تدل على جودة توفيق النموذج.

10- الخاتمة:

هدفت هذه الدراسة الى تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق العام ومؤشرات التوازن الداخلي (متمثلة في النمو الاقتصادي) ومؤشرات التوازن الخارجي (متمثلة في ميزان المدفوعات)، خلال الفترة الزمنية (1986-2017) في الاقتصاد الليبي. وللوصول اذلك الهدف تم استخدام نموذج VARلمعرفة النتائج في الاجل الطويل، ونموذج EVCEM بالنسبة للأجل القصير.

وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها:

1- من خلال اختبار التكامل المشترك توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغير الانفاق العام وكل من مؤشرات الاستقرار الداخلي (النمو الاقتصادي) ومؤشرات الاستقرار الخارجي (ميزان المدفوعات).

2- وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين الانفاق العام ومؤشرات الاستقرار الداخلي (النمو الاقتصادي) في كل من الاجل الطويل من خلال نموذج VAR والأجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ خلال فترة الدراسة.

3- عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق العام ومؤشرات الاستقرار الخارجي (ميزان المدفوعات) في الأجل الطويل من خلال نموذج VARفي الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة. كذلك لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في الاجل القصير من خلال نموذج تصحيح الخطأ.

4- اثبتت الدراسة الى اهمية المقدرة التفسيرية للمتغيرات التفسيرية على معدل النمو الاقتصادي حيث بلغت قيمة معامل التحديد (66%) في الأجل القصير و(87%) في الأجل الطويل. بينما لم تكن هناك اهمية للمقدرة التفسيرية للمتغيرات التفسيرية على ميزان المدفوعات حيث بلغت قيمة معامل التحديد (19%) في الأجل الطويل. بينما بلغت في الاجل القصير (68%).

5- من كل ما سبق نستنتج انه حسب ما توصلت الية الدراسة انه توجد علاقة طردية بين الانفاق العام ومؤشرات الاستقرار الداخلي (النمو الاقتصادي) في الاجلين القصير والطويل، بينما

توجد علاقة طردية بين الانفاق العام ومؤشرات الاستقرار الخارجي (ميزان المدفوعات).

في الاجل القصير فقط.

قائمة المراجع

1– الحويج، حسين فرج,الماقوري علي محمد. (2015). دور النفط في تشكيل ملامح وسمات الاقتصاد الليبي .*مجلة آفاق اقتصادية* (02)*1* , 44-79.

2- الرملي، محمد (2022) تطبيقات الاقتصاد الكمي على برمجةEViews، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير سعيدة، الجزائر.

3- الشالبي، الصديق نصر سالم (1992) محددات الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي – دراسة تطبيقية للفترة (1970-1992)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

4- العلى، عادل فليح (2015) المالية العامة والقانون المالي والضريبي، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.

5- العيش، أحمد (2020) أثر الإنفاق على التوازن الاقتصادي في الجزائر (1990-2017)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.

6- الغاني، بحري محمد (2015) أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا (1995-2009)، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد الثالث.

7- بن موسى أم كلثوم، عيسى نبوية، ترشيد الإنفاق العام (دراسة تطور النفقات العمومية في الجزائر من سنة 1980 إلى سنة 2013)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2.

8- خلف، فليح حسين (2008) المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى.

9- عدة، أسماء (2016) أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2001-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.

10- عبد الباسط على جازم الزبيدي (2015) المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، دراسة مقارنة، دار الكتب والوثائق القومية، الإسكندرية.

11- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر (2000) اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

12- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر (2005) الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الدار الجامعية. الإسكندرية.

13- مولود، كبير (2016) الادخار ودوره في النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع عض الدول العربية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

14- ناشد، سوزي عدلي (2023) أساسيات المالية العامة: الإنفاق العام –الايرادات العامة – الميزانية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى.

15- ناشد، سوزي عدلي (2000) الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، الطبعة الأولى.

16- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

17- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.